

علج الخلاف

في موازاة الوساطة الكويتية والضغط الأميركي لإنهاء مقاطعة قطر ووضر حدّ اللازمه الخليجية، برزت حركة سعودية غير عادية في اتجاه الترويج لإنجاز مصالحه بانت في متناول اليد كما اسلف وزير خارجية المملكة فيصل بن فرحان، مصالحةً تستيسر فيها الرياض خيرا، إذ ترى، كما حليفها واشنطن، ان لم الشمل الخليجي سيضكّل، إذا ما ضُقت إليه إسرائيل، جبهةٌ موحدة في مواجهة إيران.
تفصّ سذّا ميمّا امام ابي خضوة تخالف سياسة «الضغط الصوتي»، ليس ذلك وحسب، فالملكة بانت أكثر جراءة ووضوحا للحديث عن مطالبها التي تبدو متطابقة مع المطالب الاماراتي المستجدّ: لا اتصاف حول البرنامج النووي الإيراني لا يشمله ذلك الصاروخي!

قطر تعود إلى حضن العائلة اتحاد خليجي لهواجهة إيران

تلوذ الإمارات ومصر بالصمت إزاء التطورات المتصلة بالمصالحة الخليجية، مساعي السعودية إلى تبديد خلافات «الأشقَاء» تبدو منفردة، على رغم حديثها عن أن الحلفاء «على الخط نفسه» في ما يتعلّق بحل الأزمة المتواصلة منذ منتصف عام 2017، وهي إذ تُدعى استجئالا للخلاص من عبء يُسرِّم «أهل البيت» الواحد، تصاعد لضغوط الإدارة الأميركية التي تريد، من جهتها، لم الشمل الخليجي لواجهة ما قد يترتّب على سياسات الإدارة الجديدة في المنطقة، وخصوصا لجهة تعاملها مع إيران.

في هذا المنطلق، جاء تشديد وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، على وجوب التشاور مع دول الخليج «بشكل كامل» في حال أرادت الإدارة الأميركية المقلبة إحياء الاتفاق النووي مع طهران، وتأكيد

ان الرياض، كما برلين، تفضّل نضوحياً أو سجع للاتفاق الحالي يستمل على برنامج الصواريخ البالسّية.

رهان المملكة على ضجّ بعض الحياة في «مجلس التعاون الخليجي»، يقابله تعنّت تبديه حليفها، الإمارات، التي تُرَجِّح مراقبون ان تستخفي نفسها من اتفاق لا تراه ضروريا، ولا سيما أن وسائل

إعلامها لم تحفّف خبرتها ضدّ قطر بخلاف هذه الأخيرة، يؤكّد ما سلف، استعبادُ سفير الإمارات في واشنطن، يوسف العتيبة، ان تحلّ الأزمة في أيّ وقت قريب، كونها «ليست على قائمة أولويات أي شخص»، كما خلص في وقت سابق من الشهر الجاري لكن وزير الخارجية السعودي أكد، في مقابلة مع وكالة «فرانس برس»، أن حلفاء بلاده «على الخط نفسه» في

تفضّل الرياض نهوضاً اوسع للاتفاق النووي الإيراني تحدّث عنه برلين في الأيام الماضية

وذكرت الصحيفة أن «نقاط الخلاف والطلبات والشروط التي تمّ الحديث عنها خلال عُمر الأزمة سنُناقش في لجان خليجية خاصة، سعيًا للتوصل إلى حلول لها بما يضمن عدم تجديدها، واستمرار تماسك

المنظومة الخليجية والعربية».

وفي أعقاب تكثيف الكويت حراكها الدبلوماسي، أخيراً، للدفع قدما في اتجاه حلّ تضعضط الولايات المتحدة لإنجازها قبل مغادرة دونالد ترامب منصبه، أكد ابن فرحان الذي استقبل في الرياض، امس، مساعد وزير الخارجية الأميركي، ديفيد شينكر، ان تحقيق اختراق لحلّ الأزمة بات وشيكاً، وذلك بعد إعلان الكويت تحقيق تقدّم صوب إنهاء الخلاف الذي تقول واشنطن إنه يعرقل



يتوقّف فيصل بن فرحان التوضّح قريبا إلى اتفاق نهائي في شأن الأزمة الخليجية (ا ف ب)

إذ قال: «حقّقنا تقدّما كبيرا في الأيام الأخيرة بفضل الجهود المتواصلة للكويت، وأيضا بفضل الدعم القوي من الرئيس ترامب»، أملاً أن «يسفر هذا التقدّم عن اتفاق نهائي يبدو قريبا جداً، وبوسعي ان أقول إنني متفائل إلى حدّ ما من أنّنا نتقرب من إتمام اتفاق بين كل الدول محلّ الخلاف». من جهته، أفاد وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، خلال المنحذى ذاته، ب«أننا» أحرزنا بعض التقدّم في مرحلة ما، قبل أكثر من سنة، ثمّ تباطأت الأمور، مشيراً إلى أن «وحدة الخليج مهمّة جداً لأمس المنطقة وهذه الأزمة التي لا داعي لها، يجب أن تنتهي على أساس الاحترام المتبادل».

على أن كل الطرق الإنفثة تؤدّي، من منظور سعودي، إلى زيادة الضغط على إيران، التي تخشى المملكة اعتماد الإدارة الأميركية المقبلة سياسة تهدئة إزاءها. وفي هذا الإطار، شدّد وزير الخارجية السعودي، في حديثه إلى «فرانس برس»، على أن إعادة إحياء أيّ اتفاق مع إيران في ظلّ الإدارة الجديدة يجب أن يتخّ بالتشاور مع دول الخليج، «بشكل أساسي، ما نتوقّعه هو أن يتخّ التشاور معنا بشكل كامل، وأن يتخّ التشاور بشكل كامل (كذلك) مع أصدقائنا الإقليميين في شأن ما يحدث، في ما يتعلّق بالمخاوضات مع إيران»، براه، فإن «الطريق الوحيد في اتجاه التوصل إلى اتفاق دائم هو عبر تشاور من هذا النوع». لكن الوزير أبدى ثقته بان «إدارة بايدن، مثل شركائنا الآخرين، يخبّ فيهم الأوروبيون، متفقون تماما على ضرورة إشراك جميع الأطراف الإقليمية في أيّ حلّ». وبتت وجود مجلس تعاون أكثر تكاملا وتكريس إطار تعاوني قوي لدول الخليج العربية كما براد لها،» لم تهدأ «الدبلوماسية» السعودية ومساعي الترويج للاتفاق الناجز. ومن المنامة، اطلّ وزير خارجية المملكة للحديث أمام «منتدى الحوار المتوسطي» في روما، بهدف إشاعة أجواء إيجابية بخصوص المصالحة،

في منتدى «حوار المنامة»، أول من امس، على «استمرار السعودية في التزامها بتعزيز الأمن الخليجي ضمن وجود مجلس تعاون أكثر تكاملا وتكريس إطار تعاوني قوي لدول الخليج العربية كما براد لها»، لم تهدأ «الدبلوماسية» السعودية ومساعي الترويج للاتفاق الناجز. ومن المنامة، اطلّ وزير خارجية المملكة للحديث أمام «منتدى الحوار المتوسطي» في روما، بهدف إشاعة أجواء إيجابية بخصوص المصالحة،



ينظر السيسي وابت زايد رئاسة بايدن كي تكون المصالحة مع قطر ورقة تبارك رابحة لهزيمة (ا ب ي)

تسعيان إلى التقرب من بايدن بعد الحملة الإعلامية ضدّه في وسائلها، سواء الصادرة بالعربية أو الإنكليزية، إبان الانتخابات، وفي القاهرة تحديداً، لم يعد «الديكتاتور المفضل لدى ترامب» هو المفضل لدى بايدن، حتى في الملفات الإقليمية، «فيتوات».

الإنبت 7 كانون الأول 2020 العدد 4217 الإخبار العالم

مقالة

هك يتوقّف النزيف السعودي؟

المتوقّع؟ نعم، من دون شك، وهذه نقطة تلاقٍ قطرية - سعودية.

من دون حاجة إلى المبالغة في توقع نمو التباينات الإماراتية - السعودية كالنار في الهشيم، كما نسمع في بعض الإعلام البروباغندي؛ إذ، بصفحة الـ23 مليار دولار، وحصولها على موافقة أميركية أولية لشراء طائرات «أف 35»، تُدشّن أبو ظبي سباق تسلّح ليس مع الوجة وحسب، بل مع الرياض والكويت. وعلينا نوقّع أن تطال هذه الدول الخليجية بشراء منظومات تسليحية أكثر تكلفةً وتطوّراً، وتزيد من علاقاتها الوطيدة مع «البنّافون»، وقد ينطبق ذلك حتى على عُمان، التي لا تتمتّع بقدرات مالية تُمكنها من مجاراة التسليح الإماراتي المنفلت من عقاله.

في مؤشّر إلى التعقيدات، والمتوقّمة، التي تكتنف صراع العوائل الخليجية، لم تُتّوَج زيارة كوشنر، التي شملت

الوجة والرياض، بإعلان عودة المياه إلى مجاريها بين الإخوة الأعداء، على الضفة الشرقية للخليج، وإنّما ببيانات فضفاضة وحمالة أوجه، من بعض الأطراف الخليجين (الكويت، قطر،

السعودية) حصراً، ما يطرح السؤال عن تموضع الإمارات ومصر، وعن بنود الصفقة التي لم تتصّع معاملها بعد، والتي لم يبنس كوشنر ببنّت شفة عنها وعن مستقبل «مجلس التعاون الخليجي» الذي يُخشى أنه لن يخرج من غيبوبته. لا ندرى إن كان أمير قطر، نعيم بن حمد آل ثاني، سيسحّز «قمة الخليج» الدورية، المرتقبة في المنامة، أو ربّما تعقد في الرياض، لكن حتى أفضل المتفائلين لا يتوقّع عودة واسعة للعلاقات بين المتخاصمين، بعد السباب العلني الذي كسر كل محرمان، وفي ظلّ رغبة بعض المحاصرين في تمديد توترّ العلاقات مع الوجة حتى العام 2022، أملاً في طعن شبه الجزيرة القطرية في قلبها، عبر إفشال «مونديال 2022».

الحرصون على أن لا تقع الأسلحة الأميركية المتطوّرة في أيدي معادية»، وحتى مع الافتراض بإمكانية إيجاد مخارج لتلك التعقيدات، فإن الوقت لا يتسع لذلك ولنلحظ أنه سُنتى لأبو ظبي إجراء مفاوضات مطوّلة في شأن التسليح، عكّنتها من تحقيق «مكاسب» تسليحية وسياسية في علاقاتها مع اللوبيات الصهيونية، واستمرت بعيدة عن الأعين السعودية حتى اقتراب اكتمالها.

زعامة المحور

من الطرف الذي يتزعّم المحور؛ أهل السعودية التي يُصبّ عليها جام الغضب غربياً، ويزداد حجم خسارتها وتنفّلي وحدها صواريخ صنعا؟ أم الإمارات، التي تقتفي أثرها مصر في أكثر من ملف، وتلقّت جائزة تطبيعها تسليحياً رهيباً وتكاد تستنثيها صواريخ «انصار الله»؟ لا يمكن أن تغضّ الرياض عينيتها إزاء التفوق المتنامي لأبو ظبي على حسابها، على صعيد التطبيع الذي تتمنّاه السعودية، والتسليح، والقصة اليمنية، وفي التكتّيب من إيران تجارياً. أصوات خافتة في الرياض ترى أن نجد أولى بذلك، أولى أن تُتّوَع علاقاتها، ولا تكون حادّة وأحادية، وإذا كان محمد بن سلمان لا يستطيق قلب ظهر الجن ضدّ حليفه المفترض محمد بن زايد، فإن هذا لا يمنع أن تُشكّق الرياض طريقاً صغيراً حذراً، خاصّاً بها مع قطر، وهو أمر سترُكب به الوجة بحماسة، ويمكن أن تنفّثه أبو ظبي، التي فتّحت في الأخرى أبواباً ليست صغيرة في العلاقات التجارية مع طهران، وخصوم آخرين للرياض.

المعطن الأميركي

لم يُظهر الرئيس المنتخب، جو بايدن، حماسة للقضية الخلافية الخليجية، بينما صرّح مراراً وتكراراً عن الموضوع النووي الإيراني. تقديرات متعدّدة ترى أن التطبيع والإمراج عن سجينات سعوديات قد يكونان خطوتين مُؤجّلتين إلى حين أداء بايدن اليمين الدستورية باعتباره الرئيس الـ46 للولايات المتحدة. أمّا قطر، فلن تختار المضيّ في التطبيع، فهذا يقضي على طعمها وملحها، لكنها لن تُشُدّ حملة ضدّ التطبيع، ولن تُشجّع حملات المقاطعة للطيران الإماراتي، وستدعم بايدن في الملفات الأخرى.

الهدد الإيراني: هدية للسعودية

ستحافظ قطر على علاقاتها الوطيدة مع تركيا، وعلاقات تنمو بوتيرة بطيئة لكن مستمرة مع طهران، لكن، على الأرجح، ستساند الوجة توجّها لإخضاع التسليح الإيراني الصاروخي للنقاش. يمكن لها تفسير موقفها بكونه قديماً، ويسبق التوقيع على الاتفاق النووي في 2015، كما يمكن لها بهج ذلك كأنه هدية للرياض. تلك نقطة جدية بالاهتمام ضمن المراجعة السعودية غير شاكّة «tu turn»، أمّا طهران، فنستظنّ تنادي بالعودة غير الشرطية إلى الاتفاق النووي، والانفتاح على نقاش إقليمي في شأن قضايا التسلّح والأمن الجماعي في الخليج.

هل تشعر السعودية بالقلق من التفوّق العسكري الإماراتي